إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/30
للنشر الفوري
29 يناير 2016

خبراء الصندوق يختتمون بعثة إلى البحرين في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة السيدة بادامجا خاندلوال بزيارة إلى المنامة في الفترة من 12–25 يناير الجاري لإجراء مشاورات المادة الرابعة لعام 2016. وسوف تُعرض النتائج التي خلُصت إليها البعثة، بعد موافقة الإدارة العليا، على المجلس التنفيذي للنظر فيها في شهر مارس 2016.

وفي ختام الزيارة، أدلت السيدة خاندلوال بالبيان التالي:

"أدى التراجع الكبير في أسعار النفط إلى انخفاض هائل في إيرادات الصادرات والمالية العامة. وفي ظل التوقعات باستمرار تراجع أسعار النفط على المدى المتوسط، تكثفت مواطن الخطر في الحسابات الخارجية وفي المالية العامة ولحق الضعف بالمزاج العام للمستهلكين والمستثمرين.

"فقد تباطأ النمو الاقتصادي خلال 2015 حيث تشير التقديرات إلى بلوغه معدل قدره 3.2%، وهو أقل من المعدل الذي حققه في 2014 وقدره 4.5%. ومن المتوقع أن يصل عجز المالية العامة الكلي والمديونية الحكومية الكلية في عام 2015 إلى 15% و63% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. كذلك تشير التقديرات إلى بلوغ عجز الحساب الجاري الخارجي 3.8% من إجمالي الناتج المحلي.

"وقد أعلنت السلطات في مطلع العام الجاري عن اتخاذ تدابير ملحوظة على مستوى المالية العامة لتعزيز الإيرادات، ومنها زيادات أسعار التجزئة لمنتجات الوقود، والكهرباء، والمياه. ومع تراجع مستويات الثقة، وانعكاسا للأثر السلبي للتدابير المالية الضرورية على الطلب الكلي، من المتوقع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي بدرجة أكبر في عام 2016، ليصل إلى 2.2%، بينما يتوقع ارتفاع معدل التضخم إلى قرابة 3%.

"ورغم تنفيذ هذه التدابير، فإن تراجع توقعات أسعار النفط في 2016 يوحي بأن عجز المالية العامة الكلي في 2016 سيظل مرتفعا بنسبة تتجاوز 15% من إجمالي الناتج المحلي، ولا تضيق الفجوة بعد ذلك إلا تدريجيا فقط على المدى المتوسط. كذلك تشير التوقعات إلى حدوث زيادة كبيرة في الدين العام. ومن ثم، يتعين التعجيل بإجراء تصحيح كبير في أوضاع المالية العامة لإعادة المالية العامة إلى مسار قابل للاستمرار، والحد من مواطن الخطر، وتعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين.

"وفي هذا السياق، قد تشمل التدابير المتخذة على مستوى المالية العامة تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة، الذي تمت الموافقة عليه على مستوى مجلس التعاون الخليجي. وقد يؤدي ترشيد الإنفاق على التحويلات الاجتماعية، وهي كبيرة بالفعل، إلى تحقيق وفورات ضخمة. ومن الممكن كذلك إحراز تقدم ملحوظ على المدى القريب في خفض فاتورة الأجور، التي تتسم بارتفاعها في البحرين (كنسبة من الإنفاق) أكثر من جميع دول مجلس التعاون الأخرى، وذلك من خلال تجميد الأجور. وعلى المدى المتوسط، يمكن تحقيق المزيد من الانضباط في إطار مراجعة أوضاع الخدمة المدنية مما سيساعد على دعم الهدف المتمثل في زيادة توظيف العمالة البحرينية في القطاع الخاص. ويتعين كذلك اتخاذ تدابير أخرى لزيادة الإيرادات غير النفطية والمساهمة في تمويل أنشطة توفير الخدمات الحكومية. فالإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز إطار المالية العامة يمكن أن تدعم عملية الضبط المالي في البلاد.

""وستساعد مستويات رأس المال والسيولة المرتفعة لدى البنوك البحرينية على تجاوز التباطؤ الحالي في وتيرة النمو الاقتصادي. ويواصل مصرف البحرين المركزي تعزيز عمليات التنظيم والرقابة التي يخضع لها القطاع المالي، مما سيدعم استمرار تطور النظام المالي واستقراره. ولا يزال ربط سعر العملة المحلية بالدولار الأمريكي نظاما جيدا يخدم الاقتصاد البحريني، وسيتم دعمه بإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة".